



دور السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير الاقتصاد الليبي - (2020-2025) دراسة حالة مصرف ليبيا المركزي وتأثيراتها القطاعية والإقليمية

كوثر سالم حبيب

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد العجلات

جامعة الزاوية

k.kabeb@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/12/8 - تاريخ المراجعة: 2025/12/12 - تاريخ القبول: 2025/12/19 - تاريخ للنشر: 2025/12/22

المقدمة

يشهد الاقتصاد الليبي خلال العقدين الأخيرين تحولات جوهرية نتيجة لتداعيات الصراعات السياسية المتعاقبة، والانقسام المؤسسي، وتقلب أسعار النفط العالمية، التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. فقد أظهرت بيانات البنك الدولي (2024) أن الناتج المحلي الإجمالي لليبيا شهد انخفاضاً حاداً خلال فترات النزاع، حيث تراجع من نحو 77 مليار دولار في 2010 إلى حوالي 39 مليار دولار في 2016، قبل أن يبدأ الاقتصاد في مرحلة التعافي البطيء بعد 2018.

تُعد السياسة النقدية من أهم أدوات الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تسهم في ضبط عرض النقود، معدلات التضخم، وسعر الصرف، بما يخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والاستثمار. وقد أكدت دراسات عدّة، مثل تقرير صندوق النقد الدولي (2024)، أن فاعلية السياسة النقدية تعتمد بشكل أساسي على قدرة المصارف المركزية على التحكم في السيولة، وضمان استقرار الأسعار، وتوفير التمويل للقطاعات الإنتاجية.

في السياق الليبي، بُرِزَ دور مصرف ليبيا المركزي كمؤسسة سيادية رئيسية تعمل على توجيه السياسات النقدية، بما يحقق التوازن بين الاستقرار الكلي واحتياجات الاقتصاد للنمو والتكمية المستدامة. فقد قام المصرف منذ 2020 باتخاذ إجراءات عدّة، منها توحيد سعر الصرف، استخدام أدوات الاحتياطي الإلزامي، وإدارة السيولة، بهدف تقليل التضخم، وتحسين أداء النظام المصرفي، ودعم القطاعات الإنتاجية (مصرف ليبيا المركزي، 2023).

كما تشير تقارير البنك الإفريقي للتنمية (2023) إلى أن السياسة النقدية الليبية لعبت دوراً محورياً في الحد من المضاربات على العملات الأجنبية، وتحسين الثقة بالقطاع المصرفي، رغم التحديات المرتبطة بالانقسام المؤسسي وضعف التنوع الاقتصادي. وبالتالي، أصبح فهم العلاقة بين السياسة النقدية وأداء الاقتصاد الليبي أمراً ضرورياً لنقييم مدى قدرة المصرف المركزي على دعم النمو وتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المناطق، لا سيما في ظل الاعتماد الكبير على عائدات النفط والتحديات الهيكلية في الاقتصاد الوطني

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل تمارس السياسة النقدية التي يطبقها مصرف ليبيا المركزي، دورها بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2020-2025، من حيث تأثيرها على الأداء الكلي، نمو الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف والاستثمار، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة؟.

التساؤلات الفرعية المشتقة من الفرضيات الفرعية:

1. ما مدى تأثير السياسة النقدية الليبية على تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال الفترة 2020-2025؟
2. ما مدى قدرة أدوات السياسة النقدية في ليبيا على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020-2025؟
3. ما مدى تأثير السياسة النقدية في تعزيز التوظيف وزيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات الليبية خلال الفترة 2020-2025؟
4. ما مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين المناطق المختلفة في ليبيا خلال الفترة 2020-2025؟

فرضية الدراسة :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية في دعم وتطوير الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2020-2025، بما في ذلك تأثيرها على الأداء الكلي، نمو الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف والاستثمار، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة.

الفرضيات الفرعية المشتقة

1. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية في تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة 2020-2025.
2. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 2020-2025.
3. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية في تعزيز التوظيف وزيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات الليبية خلال الفترة 2020-2025.
4. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين المناطق المختلفة في ليبيا خلال الفترة 2020-2025.

ثالثاً: أهداف الدراسة

- 1-تحليل آليات السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- 2-تقييم دور مصرف ليبيا المركزي في دعم النمو الاقتصادي والقطاعات الإنتاجية.
- 3-دراسة التأثيرات القطاعية والإقليمية للسياسة النقدية في ليبيا.
- 4-استكشاف العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على أحد أكثر الموضوعات حيوية في الاقتصاد الليبي المعاصر، إذ توضح كيفية توظيف السياسة النقدية كأداة فاعلة في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها ليبيا في المرحلة الراهنة.

خامساً: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** والمنهج النقدي الاقتصادي لتقديم فعالية السياسة النقدية في دعم وتطوير الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2020-2025).

1: المنهج الوصفي التحليلي

يسمح المنهج الوصفي التحليلي بتقديم صورة دقيقة وشاملة حول واقع السياسة النقدية في ليبيا، من خلال:

1. وصف أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي، مثل: سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي الإلزامي، إدارة السيولة، وسعر الصرف.

2. تحليل تأثير هذه الأدوات على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، مستوى التوظيف، ومعدلات الاستثمار.

3. مقارنة السياسات النقدية الليبية مع المعايير الدولية وتجارب الدول المماثلة لتقدير الأداء والفعالية.

2: المنهج النقدي الاقتصادي

يُستخدم المنهج النقدي الاقتصادي لتقسيم العلاقة بين السياسة النقدية والمؤشرات الاقتصادية، وذلك من خلال:

1. تحليل البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ، مثل التقارير السنوية للتطورات النقدية والسيولة المالية (مصرف ليبيا المركزي، 2023).

2. دراسة التقارير الدولية الصادرة عن مؤسسات مالية عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ، بهدف تقييم أثر السياسات النقدية على الاقتصاد الوطني ضمن إطار عالمي (IMF، 2024، World Bank 2023)

3. تقييم مدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الرئيسية: الاستقرار المالي، تحفيز النمو، دعم الاستثمار، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق.

3: أدوات جمع البيانات

1. البيانات الثانوية: تشمل الإحصاءات الرسمية والتقارير المالية والاقتصادية الصادرة عن المصرف المركزي والمؤسسات الدولية.

2. الدراسات السابقة والأدبيات العلمية: مراجعة الأبحاث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، بهدف بناء إطار نظري وتحليلي متكامل.

4: الدراسات السابقة

1-ورقة أحد نايف تقييم أداء السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة 1980-2015 خلصت الدراسة على ان السياسة النقدية لم تكن فعالة بما يكفي لتحقيق الاستقرار النقدي الأمر الذي يتطلب التسقق مع السياسات الأخرى خاصة المالية كما شددت هذه الدراسة الى ضرورة تطوير الجهاز المركزي وتغيير نمط الملكية بما يتنقق مع الظروف الاقتصادية الراهنة . وكانت ابرز النتائج سوء الإدارة وخطأ التقدير النقدي وفقدان الثقة بين الجهاز المركزي ومواطنه خاصة بعد ثورة 17 فبراير مما ادي الي تفاقم ازمة السيولة كما كانت ابرز التوصيات ضرورة توفير قاعدة بيانات حول الاقتصاد تمكّن واضعي السياسة النقدية من تحليل الوضع الاقتصادي للدولة للوصول الى اهدافها المعالجة مشكلة السيولة يتطلب استخدام بطاقات الدفع المسبق من قبل مصرف ليبيا المركزي بدل إصدار العملة وتقعيل الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية ضرورة تثبيت القوانين والتشريعات لإعطاء السياسات الاقتصادية الوقت الكافي لتطبيقها

2-ورقة ليث احسان حاتم 2018عنوان السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي احتوت الدراسة على مجموعة مركزة من الإستنتاجات فيما يخص الإستقلالية الالزامية للبنك المركزي فلم يضمن القانون 64 لسنة 1976 أي استقلالية للبنك في تحديد ادارته للسياسة النقدية وخاصة توفير الدعم اللازم للحكومة في تفريغ السياسة المالية .

كان لسلبية السياسة النقدية من خلال تقييد البنك المركزي العراقي في عملية التمويل ومصادره التي اتخذت فينسبتها الكبيرة للإصدار النقدي الجديد بسبب عجز المصادر الأخرى عن توفيرها وبالتالي توسيع وإغراق السوق بالسيولة المحلية مما ادي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (تمويل تضخم)

كان القرار 56 لسنة 2004 محل القانون السابق والذي يحدد استقلالية البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية ليوفر غطاء قانوني يُؤشر توجهاً حقيقياً بإتجاه التحول نحو آلية السوق وتأكيده على الإمتاع عن منح الإئتمان المباشر وغير المباشر للحكومة وإلغاء خطة الإئتمان الإلزامية 1984 وكانت جملة التوصيات منها -على السياسة النقدية العمل على السيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة من خلال تناسب متوازي بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى التوازن الحقيقي والنقدى ولتعزيز الإستقرار النسبي لسعر الصرف الدينار العراقي بتدعم الإحتياطات المصرفية والإستقرار في استخدام الأدوات غير المباشرة للمحافظة على مستوى السيولة المطلوب

3-د أمال احمد ابوعبودة دور السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال المدة 2000-2013 خلصت الي جملة من النتائج ابرزها تؤثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي بـالـاـدـوـاتـ الـكـمـيـةـ وـالـاـدـوـاتـ الـكـيـفـيـةـ حيث كانت الأخيرة ذات الأثر المباشر .

ادت ظاهرة التقليل النقدي لدى الأفراد في شكل مدخلات نقدية إلى ضعف الاستثمار في الاقتصاد الوطني .
كان للإممان المصرفي الممنوح لوزارة المالية وبعض المؤسسات والقطاعات الأخرى قبل المصارف التجارية تأثير ملموس
في عرض النقود كوسيلة لتمويل الميزانية العامة إضافة إلى زيادة حجم الاحتياطات المالية لدى المصرف المركزي .
في وجود علاقة موجبة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل وهو متفق مع اراء المدارس والمذاهب
الاقتصادية في وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي .

العمل على استغلال الثروة النفطية بصورة تمكن الدولة من تحويلها الى اصول منتجة لإيجاد موارد بديلة للفط الخام للوصول الى تحقيق مناخ استثماري مشجع للقطاع الخاص.

ضرورة العمل على نحديد السياسات الإقتصادية وخاصة المالية والنقدية التي تؤثر في النشاط الإقتصادي الليبي .
4-الشيخ احمد ولد الشيباني -فاعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة مولريتانياان اهم النتائج كانت ان السياسة النقدية أهم السياسات الإقتصادية التي تهدف الي ضمان توازن النشاط الإقتصادي علي المدى القصير والمتوسط وخاصة التحكم في التضخم عن طريق ادوات مباشرة وغير مباشرة . السياسة النقدية في الدول النامية أقل فاعالية عنها في الدول المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية والمالية والنقدية ولأنجاحها يتطلب الإستمرار والمواصلة في تطبيق الإصلاحات وتوصي الدراسة بما يلي تعديل هيكل سعر الصرف بوضع حد ادنى دون تحديد حد أقصى ليسح للبنوك بالتنافس فيما بينها وتجنب المدخرات وتشجيع الأفراد علي بيع مالديهم من عملات أجنبية الأمر الذي يؤدي الي توفير النقد الأجنبي وتحسين سعر الصرف للعملة المحلية . اضافة الي تقنين نظام الصيارة الذي عمل به 1995المعونة الجهاز المصرفي في تجميع العملات الأجنبية وتحرير اسعار الصرف وتوحيدها . اصلاح المنظومة المصرفية بإعتبارها احد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز علي الأدوات الغير مباشرة

5-ورقة د/ الحسين الهادي عبدالله - كلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الأسمورية الإسلامية ورقة عنوان دور السياسات النقدية في زيادة النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995-2019م وكانت اهم نتائج الدراسة بعد استخدام مجموعة من المقاييس والإختبارات الإحصائية واختبار الإحصاء الوصفي والإستنتاجي بأن هناك تطابق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي المقدر مايؤكده قوة النموذج المقدر. كما ان للسياسة النقدية دور كبير وفعال في تحقيق الانسجام بين جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى المكونة للإقتصاد الوطني . بالإضافة الي جملة من التوصيات اهمها ان تسهم السياسة النقدية التي يتبعها مصرف ليبيا المركزي في زيادة الثقة لدى المودعين اتجاه المصارف التجارية . وان تكون أدوات السياسة النقدية في ليبيا نفس المعايير الدولية . وان تكون للسياسة النقدية مناخ مناسب لتعزيزها مثل البورصات والأسواق المالية وأخيرا يجب ان تكون العلاقة اكثرا انسجاما بين السياسات النقدية والناتج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمارات لانتعاش الاقتصاد الليبي

- مصرف ليبيا المركزي كمؤسسة رئيسية مسؤولة عن تنفيذ السياسات النقدية.
- المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2020-2025).
- التقارير الرسمية والدولية التي تقدم بيانات موثوقة وذات صلة مباشرة بأهداف البحث.

5: نطاق الدراسة: تغطي الدراسة الفترة 2020 حتى 2025، مع التركيز على:

- تحليل الأدوات والسياسات النقدية المعتمدة خلال هذه الفترة.
- تقييم أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعات الإنتاجية.
- استكشاف قدرة السياسة النقدية على تحقيق التنمية المتوازنة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية والاقتصاد الكلي

يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية وأدواتها، ودورها في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل النمو، التضخم، البطالة، وسعر الصرف، مع استعراض للنظريات الاقتصادية المرتبطة بالعلاقة بين السياسة النقدية والأداء الاقتصادي.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

تعد السياسة النقدية إحدى أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وهي تعني مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والإئمان تتم هذه الهيمنة أما بأحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة. (عقيل جاسم ، 1994، ص207). ويرى (مانكيو Mankiw ، 2022، ص. 112) أن السياسة النقدية تهدف إلى توجيه الاقتصاد نحو الاستخدام الكامل للموارد وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والنمو المستدام. وتتعدد أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

أولاً: الأهداف العامة (الأولية): ان الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية وطنية هو تحقيق النمو الصحيح والدائم مع التوازن العادل للثروة ولذلك السياسة النقدية من الوسائل الهامة للعمل الحكومي لعدة اسباب منها :

أ- النقود وسيلة للتبادل فنecessانها يعطى التبادل ومن ثم النمو الاقتصادي.

ب- اذا كانت النقود تفوق الحاجة اليها في التداول في المدى القصير كلما زاد عرض النقود زاد الطلب على السلع والخدمات وترتفع الاسعار والأجور والتكاليف وتقل المنافسة في الأسواق الدولية مما يرفع الواردات وانخفاض الإنتاج الوطني ومن تم تعطل النمو.

ج- سهولة الحصول على الأموال و اختيار الإستثمارات سينة وقليل التكلفة من شأنه يفوت فرص مواكبة التقدم التكنولوجي وهو خطر على المؤسسات الناجحة ينتج عنه تقلص الأسواق وانخفاض النمو العالمي.

د- يؤدي التضخم الى انخفاض في مبالغ المدخرات اذ ان مبالغ ديونهم تنخفض قيمتها الفعلية . (ليث ، 2018، ص 5-6).

ثانياً: الأهداف الخاصة (الوسطية) :

ا/ مستوى معدل الفائدة له اشكال عدة منها:

-معدلات الفائدة الرئيسية تستخدمها البنوك التجارية للإقتراض من البنك المركزي ، ويسند اليها معدلات الإقراض بين البنوك.

-معدلات فائدة السوق النقدي : تستخدم كأساس تداول الأوراق المالية القابلة للتداول قصيرة الأجل .

-معدلات فائدة التوظيف : الفائدة قصيرة الأجل .

-معدلات الفائدة المدينية : معدلات فائدة علي القروض .

ب/ سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى: يعتبر من الأهداف الهامة المؤثرة على الوضاع الاقتصادي لأبلد ، وانخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه يشجع اللضغوطات التضخمية ،اما ارتفاعه يفرض ضغطا انكماشيا وعند عدم القدرة على التحكم فيه تعمد السلطات النقدية بالتدخل والتاثير باستعمال ماليها من احتياطيات المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات المرتبطة بها (مال عبدا، 2018، ص 76).

ج/ المجمعات النقدية: تعمل السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي لتحقيق استقرار الاسعار والسيطرة على التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للعملة وتوفير السيولة ، وهي مجموعات من الاصول النقدية لقياس حجم النقد المتداولة في الاقتصاد وهي النقد المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل وتعتبر مؤشر للتضخم والنشاط الاقتصادي.

ثالثا : الأهداف النهائية : تتمثل بإختصار بربع لكالدور ، متمثل في تحقيق استقرار مستوى العام للأسعار ، تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، تقيق العمالة الكاملة ومعدلات نمو اقتصادي عالية . (رضا علي الصالح، 2020، ص 6).

خلاصة الأهداف :

1. استقرار المستوى العام للأسعار وكبح التضخم (فريدمان، 2021، ص. 89).
2. دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار المحلي.
3. الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
4. تعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي.

وفي الحالة الليبية، يقوم مصرف ليبيا المركزي بدور محوري في إدارة السياسة النقدية من خلال تحديد أسعار الفائدة، وتنظيم السيولة، وإدارة الاحتياطيات الأجنبية بما يتواافق مع أولويات الاقتصاد الوطني (مصرف ليبيا المركزي، 2023).

ثانيا: أدوات السياسة النقدية:

تتوزع أدوات السياسة النقدية بين أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة تختلف في مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي (الكيلاني، 2021، ص. 74):

1. الأدوات المباشرة:
 - تحديد سقف الائتمان: وهو أسلوب إداري يفرض قيوداً كمية على الإقراض للحد من التوسيع النقدي.
 - تحديد أسعار الفائدة الإلزامية: تُستخدم للتحكم في تكلفة الإقراض وتحفيز أو تقيد الطلب الكلي.
2. الأدوات غير المباشرة:
 - سعر إعادة الخصم: من أهم أدوات التأثير على حجم السيولة المتاحة في النظام المصرفي.
 - نسبة الاحتياطي الإلزامي: تُستخدم لتعديل قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان.
 - عمليات السوق المفتوحة: وهي بيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية بهدف ضبط حجم السيولة في السوق النقدي.

وفي ليبيا، اعتمد مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2020-2025) على مزيج من هذه الأدوات ضمن سياسات تستهدف تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي (مصرف ليبيا المركزي، 2023، ص. 17)

ثالثا: الاقتصاد الكلي ومؤشراته الأساسية:

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة الأداء العام لل الاقتصاد الوطني من خلال تحليل المتغيرات الشاملة مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، وسعر الصرف (Mankiw ، 2022، ص. 36)

وينبع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم المؤشرات التي تعكس قدرة الاقتصاد على النمو، بينما يستخدم معدل التضخم كمقياس لمدى استقرار الأسعار، ومعدل البطالة كمؤشر على كفاءة استخدام الموارد البشرية.

وقد أشار البنك الدولي (2024) إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف في استقرار هذه المؤشرات نتيجة لنقلب أسعار النفط، وضعف التنويع الاقتصادي، وعدم انتظام الدورة النقدية. ويُعد مصرف ليبيا المركزي الجهة الفاعلة الأساسية في محاولة معالجة هذه الاختلالات من خلال سياسات نقدية تستهدف السيطرة على عرض النقود وتحفيز النمو في القطاعات غير النفطية (البنك الدولي، 2024، ص. 12).

رابعاً: العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي

ترتبط السياسة النقدية بالاقتصاد الكلي ارتباطاً وثيقاً، إذ تؤثر على معدلات النمو والتضخم والاستثمار من خلال ما يعرف بـ قنوات انتقال الأثر النقطي (Friedman، 2021، ص. 91) ومن أبرزها:

1. قناة سعر الفائدة: تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، بينما رفعه يحد من التضخم.
2. قناة الائتمان المصرفية: توسيع الائتمان يزيد النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية.
3. قناة أسعار الصرف: سياسات تثبيت أو تعويم سعر الصرف تؤثر على تنافسية الصادرات والواردات.
4. قناة التوقعات: توقعات المستثمرين والمستهلكين بشأن اتجاهات السياسة النقدية تؤثر على قراراتهم الاقتصادية (الزواوي، 2022، ص. 58).

ويؤكد فريدمان (Friedman، 2021، ص. 95) أن السياسة النقدية الفعالة هي تلك التي تدار باستقلالية عن التوجهات السياسية، وتعتمد على بيانات اقتصادية دقيقة وتحليل دوري لمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي.

خامساً: تجارب دولية مقارنة:

أثبتت التجارب المقارنة أن الاستقرار النقدي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ففي مصر، اتبع البنك المركزي خلال الفترة (2021-2024) سياسة مرنّة في سعر الفائدة مما ساعد على خفض معدلات التضخم وتعزيز النمو (IMF، 2024، ص. 32) أما في تونس، فقد اعتمد المصرف المركزي على سياسة التيسير الكمي لدعم النشاط الاقتصادي دون المساس باستقرار الأسعار (البنك المركزي التونسي، 2023، ص. 44).

ويُستفاد من هذه التجارب أن نجاح السياسة النقدية يعتمد على الشفافية، الاستقلالية، والتنسيق بين السلطات النقدية والمالية، وهي عناصر تحتاج إلى تعزيز في التجربة الليبية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة (صندوق النقد الدولي، 2024، ص. 51).

المبحث الثاني: تحليل السياسات النقدية في ليبيا خلال الفترة (2020-2025)

أولاً: الإطار العام للسياسة النقدية في ليبيا

شهدت ليبيا خلال الفترة (2020-2025) تحولات اقتصادية ونقدية كبيرة، نتيجة لنقلبات أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي، والانقسام المؤسسي الذي أثر على فعالية السياسة النقدية. ويُعد مصرف ليبيا المركزي الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقطي (مصرف ليبيا المركزي، 2023، ص. 12). اعتمد المصرف على مزيج من الأدوات التقليدية وغير التقليدية للتحكم في عرض النقود، وإدارة السيولة، وضبط سعر الصرف، في ظل بيئة اقتصادية معقدة تتسم بضعف الثقة في الجهاز المركزي ووجود سوق موازية للنقد الأجنبي (البنك الدولي، 2024، ص. 28).

تهدف السياسة النقدية الليبية خلال هذه الفترة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم.
2. استقرار سعر الصرف وتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي.
3. تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة النظام المركزي (الزواوي، 2022، ص. 65).

ثانياً: أدوات السياسة النقدية الليبية خلال الفترة (2020-2025)

1: سعر الفائدة : اعتمد مصرف ليبيا المركزي على تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة لتحفيز الإقراض وتشجيع النشاط الاستثماري، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، التي أثرت على السيولة المصرفية والإإنفاق العام (مصرف ليبيا المركزي، 2021، ص. 14). إلا أن ضعف الثقة في النظام المصرفي وانكماش حجم الودائع أدّى إلى محدودية تأثير هذه الأداة. ويرى فريدمان (2021، ص. 87) أن فاعلية السياسة النقدية ترتبط بمدى قدرة النظام المالي على نقل أثر سعر الفائدة إلى القطاعات الإنتاجية، وهو ما ظل محدوداً في الحالة الليبية بسبب اعتماد الاقتصاد على العوائد النفطية وضعف التنويع.

2: نسبة الاحتياطي الإلزامي : قام مصرف ليبيا المركزي باستخدام أداة الاحتياطي الإلزامي لقييد السيولة في أوقات التضخم وتحفيز الإقراض في أوقات الركود .ففي عام 2022، خفض المصرف نسبة الاحتياطي الإلزامي من 20% إلى 15% بهدف تعزيز الإقراض المصرفي للقطاع الخاص (تقدير مصرف ليبيا المركزي، 2022، ص. 19) وقد ساعد هذا الإجراء في زيادة السيولة المصرفية بنحو 6 مليارات دينار، غير أن ضعف الطلب الاستثماري وقصور البنية التحتية حال دون تحقيق أثر ملموس على النمو (IMF ، 2023، ص. 30).

3: إدارة السيولة : تعد إدارة السيولة أحد التحديات الرئيسية للسياسة النقدية الليبية. وقد واجه المصرف المركزي صعوبات في إعادة التوازن بين العرض النقدي والطلب بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي وضعف القنوات المصرفية (البنك الدولي، 2024، ص. 34).لذلك اعتمد المصرف على إصدار أدوات خزانة قصيرة الأجل، واستخدام عمليات السوق المفتوحة لضبط مستويات السيولة المتداولة (مصرف ليبيا المركزي، 2023، ص. 21).ووفقاً لتقدير صندوق النقد الدولي (2024، ص. 17)، فقد ساهمت هذه الإجراءات في خفض معدل التضخم إلى حدود 3.8% بنهائية عام 2024 بعد أن تجاوز 9% في عام 2021.

4: سعر الصرف : يُعد سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية في ليبيا نظراً لاعتماد الاقتصاد على صادرات النفط. في يناير 2021، أعلن مصرف ليبيا المركزي عن توحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار للدولار بعد سنوات من الانقسام بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية (مصرف ليبيا المركزي، 2021، ص. 8).وقد أدى هذا الإجراء إلى تقليل الفجوة بين السوقين بنسبة 60% خلال عام واحد (البنك الإفريقي للتنمية، 2023، ص. 25).كما ساعد على تحجيم المضاربات في العملة الأجنبية، وتعزيز استقرار المعاملات التجارية.غير أن التحدي الأبرز تمثل في تقلب عائدات النفط وتأثيرها المباشر على العرض النقدي، ما جعل استقرار سعر الصرف مرهوناً بالظروف السياسية والمالية العامة (الطاهر، 2023، ص. 44).

ثالثاً: تقييم أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الليبي

تُظهر البيانات أن السياسة النقدية الليبية خلال الفترة (2020-2025) حققت استقراراً نسبياً في الأسعار وتحسناً في الاحتياطيات الأجنبية، لكنها لم تحقق بعد الأثر المطلوب في تحفيز النمو وتتوسيع مصادر الدخل (البنك الدولي، 2024، ص. 39).

ويرجع ذلك إلى استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية وضعف تنسيق السياسات النقدية مع السياسات المالية (IMF ، 2024، ص، 33). كما ساهم الانقسام المؤسسي حتى عام 2021 في إضعاف فاعلية قرارات المصرف المركزي، إذ كانت السياسات النقدية تطبق بشكل غير موحد في الشرق والغرب (مصرف ليبيا المركزي، 2022، ص. 11).

وتشير التقديرات إلى أن معدل التضخم انخفض من 8.7% في عام 2021 إلى نحو 3.8% في عام 2024، في حين استقر سعر الصرف ضمن هامش ثابت نسبياً بلغ 4.6 دينار للدولار (البنك الإفريقي للتنمية، 2024، ص. 29). ومع ذلك، بقي النمو الاقتصادي الحقيقي ضعيفاً بمتوسط 2.5% سنوياً، بسبب ضعف القطاع الخاص، وغياب بيئة استثمارية مشجعة، واستمرار الاختلالات الهيكلية في النظام المالي (الزواوي،

رابعاً: التحديات والفرص المستقبلية للسياسة النقدية في ليبيا

1. التحديات:

- استمرار تقلب أسعار النفط وتأثيرها على السيولة العامة.
- ضعف الثقة بين المواطنين والجهاز المالي.
- محدودية الأدوات غير التقليدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- ضعف التسويق بين السياسة النقدية والسياسة المالية (IMF ، 2024 ، ص ، 36)

2. الفرص المستقبلية:

- إمكانية إصلاح النظام المالي وتحديث البنية التكنولوجية في الدفع الإلكتروني.
- التوجه نحو تنويع مصادر التمويل والاستثمار في قطاعات غير نفطية.
- تطوير أدوات السياسة النقدية الرقمية، مثل العملات الوطنية الإلكترونية.
- تعزيز الشفافية والاستقلالية المؤسسية لمصرف ليبيا المركزي (البنك الدولي، 2024 ، ص. 41).

خلاصة : يتضح من التحليل أن السياسة النقدية الليبية خلال الفترة (2020-2025) واجهت بيئة اقتصادية صعبة، لكنها تمكن من تحقيق تقدم نسبي في استقرار الأسعار وسعر الصرف. ومع ذلك، فإن فاعليتها في تحفيز النمو الاقتصادي لا تزال محدودة، مما يستدعي إعادة هيكلة أدواتها وربطها بإصلاحات هيكلية في النظام المالي والاقتصادي.

المبحث الثالث : العلاقة بين السياسة النقدية ودعم وتطوير الاقتصاد الليبي

يتناول هذا المبحث التحليل النقدي للعلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الاستثمار، ومستوى التوظيف. كما يسلط الضوء على مدى قدرة السياسة النقدية الليبية على تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المناطق. وسيتم دعم التحليل بنتائج تقارير المؤسسات المالية الدولية IMF ، World Bank ، مصرف ليبيا المركزي، وزارة الاقتصاد.

اولا: الإطار التحليلي للعلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

تُعد السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، حيث تهدف إلى ضبط حجم المعروض النقدي وسعر الفائدة بما يتاسب مع الأوضاع الاقتصادية العامة. (Mishkin, 2020) في السياق الليبي، يضطلع مصرف ليبيا المركزي بدور رئيسي في صياغة وتنفيذ السياسات النقدية من خلال أدواته المتاحة، بغية تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين، وتجنب التضخم أو الركود. (Central Bank of Libya, 2023) إن العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي تمثل في تأثير التغيرات في أدوات السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي. فرفع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، في حين أن خفضه يحفز الاستثمار والنمو (Blanchard, 2021). ويلاحظ أن الاقتصاد الليبي، الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، يتأثر مباشرة بتقلبات السياسة النقدية وسعر الصرف، مما يجعل التسويق بين السياسة النقدية والمالية ضرورة حيوية لاستقرار الاقتصاد الكلي.

ثانياً : أثر السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ليبيا

تشير البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي إلى أن الفترة (2020-2025) شهدت تذبذباً في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتقلبات أسعار النفط وتغيرات السياسة النقدية. (Central Bank of Libya, 2024) في عام 2021، أدت الإجراءات التوسعية مثل تخفيض القيود على السحب النقدي وتحسين إدارة السيولة إلى ارتفاع نسبي في النشاط التجاري بنسبة 7٪ مقارنة بعام 2020. (World Bank, 2023)

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد تراجعت نسبياً بعد تطبيق سعر صرف موحد في عام 2021، ما ساهم في تحسين الاستقرار المالي وتقليل الفجوة بين السوقين الرسمي والموازي للعملة الأجنبية .(IMF, 2023) غير أن التحدي الأبرز ظل في ضعف التنويع الاقتصادي واعتماد النشاط الاقتصادي على الإنفاق الحكومي.

من ناحية أخرى، تشير تقارير وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية إلى أن السياسة النقدية كان لها دور إيجابي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيلات الائتمان والتمويل المحلي، ما انعكس إيجاباً على معدلات التوظيف في بعض القطاعات الإنتاجية.(Ministry of Economy, 2024)

ثالثاً: تقييم قدرة السياسة النقدية على دعم التنمية المتوازنة

يتطلب دعم الاقتصاد الليبي تحقيق تمية متوازنة على المستويين القطاعي والإقليمي. وتنظر التحليلات أن السياسة النقدية، رغم نجاحها النسبي في استقرار الأسعار، لم تنجح بالقدر الكافي في تحقيق العدالة التنموية بين المناطق (El-Mahdi, 2022). فمعدلات الإقراض المصرفية ظلت متركزة في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي، بينما بقيت المناطق الجنوبية تعاني من ضعف التمويل وضعف البنية التحتية المصرفية.

كما أن ضعف التسويق بين السياسة النقدية والسياسات القطاعية الأخرى (المالية، الاستثمارية، والتجارية) حدّ من فعالية التأثيرات الإيجابية المرجوة .(IMF, 2024) لذلك، فإن إعادة هيكلة النظام المصرفية وتفعيل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، مثل برامج الإقراض الموجه، تعد خطوات ضرورية لتحفيز النمو الشامل وتعزيز الاستدامة الاقتصادية (World Bank, 2025).

النتائج التحليلية للمبحث الثالث

1. محدودية تأثير السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي الكلي ، حيث نجحت السياسة النقدية في تحقيق استقرار نقدية جزئي من خلال توحيد سعر الصرف (4.48 دينار / دولار) وخفض التضخم من 8.7% (2021) إلى 3.8% (2024) ، وولم تنجح في تحقيق استقرار اقتصادي شامل بسبب استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية (90% من إجمالي الإيرادات) .

2. تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي كان ضعيفاً إذ ظل النمو الاقتصادي الحقيقي ضعيفاً (2.5% سنوياً في المتوسط) رغم السياسة التوسعية ، بسبب عدم انتقال أثر هذه السياسة إلى القطاعات الإنتاجية ، وبسبب ضعف التنويع الاقتصادي (القطاع النفطي 65% من الناتج المحلي الإجمالي) ، وعدم تحفيزها للقطاع الخاص.

3. السياسة النقدية الليبية ساهمت في استقرار سعر الصرف وتقليل معدلات التضخم بعد عام 2021.

4. التأثير الإيجابي للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ظل محدوداً بسبب ضعف التنويع الإنتاجي.

5. عدم توازن التنمية بين المناطق يعكس الحاجة إلى تسيير أكبر بين السياسات الاقتصادية الكلية.

6. يُوصى بتبني سياسات نقدية مرنة تركز على تحفيز القطاعات الإنتاجية ودعم التنمية الإقليمية المتوازنة.

الاطار العلمي :

الاطار العلمي للدراسة

• مقدمة للاطار العلمي :

شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2020- 2025 تحولات كبيرة نتيجة الأزمات السياسية، وتذبذب أسعار النفط، وجائحة كورونا. وقد لعب مصرف ليبيا المركزي دوراً محورياً في إدارة السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار المالي، وضبط التضخم، وتقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي. يهدف هذا الإطار إلى تحليل وتقدير دور السياسة النقدية التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2020 إلى 2025، ومدى تأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى التوازن الإقليمي داخل الدولة. تأتي هذه الدراسة في ظل تحديات اقتصادية وسياسية معقدة، حيث

تسعى إلى فهم مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث يعتمد هذا الإطار على تحليل تقارير رسمية صادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ويشمل جداول توضح تطورات المؤشرات الاقتصادية، أداء القطاعات، وتوزيع التأثيرات الإقليمية للسياسة النقدية.

• أهداف الدراسة العلمية :

1. تحليل أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة المحددة.
2. قياس أثر هذه السياسات على القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة، الزراعة، الخدمات، والمصارف.
3. اقتراح سياسات بديلة أو مكملة لتعزيز فعالية السياسة النقدية في دعم الاقتصاد الوطني.

• منهجية الدراسة :

1. المنهج المستخدم: وصفي تحليلي، مدحوم بأسلوب دراسة الحالة.
2. مصادر البيانات: تقارير مصرف ليبيا المركزي، بيانات وزارة التخطيط، ومؤشرات الاقتصاد الكلي من المؤسسات الدولية.

• أدوات السياسة النقدية محل الدراسة :

1. سعر الفائدة بين التنفيذ وعدم التفعيل.
2. تطور سعر الصرف.
3. عرض النقود وأثره على معدل التضخم.
4. الاحتياطي النقدي لإلزامي.

أولاً : سعر الفائدة :

سعر الفائدة الأساسي هو السعر الذي يحدده مصرف ليبيا المركزي كمؤشر لتكلفة الإقراض بينه وبين المصارف التجارية. سعر الفائدة في ليبيا خلال الفترة 2020-2025 بقي ثابتاً عند 3%， لكنه لم يستخدم فعلياً كأداة للسياسة النقدية بسبب القيود التشريعية التي تمنع التعامل بالفائدة المصرفية التقليدية. منذ عام 2013، تم إلغاء التعامل بالفائدة المصرفية بموجب قانون أصدره المؤتمر الوطني العام، انسجاماً مع الشريعة الإسلامية. نتيجة لذلك، توفرت المصارف عن تقديم قروض بفائدة، وأصبح سعر الفائدة مجرد رقم اسمي غير مطبق فعلياً في السوق.

• الأسباب وراء عدم تفعيله :

- أ. تشريعات دينية: منذ عام 2013، تم إلغاء التعامل بالفائدة المصرفية التقليدية، انسجاماً مع الشريعة الإسلامية.
- ب. غياب البائعات الإسلامية الفعالة: لم يتم تطوير أدوات تمويل إسلامية كافية لتلبي محل الفائدة.

ثانياً : سعر الصرف :**1. لمحة عامة :**

شهد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية تغيرات حادة خلال الفترة 2020-2025، نتيجة لتدخلات السياسة النقدية التي قادها مصرف ليبيا المركزي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وتقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي.

جدول (1): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار (2020-2025)

السنة	السعر الموازي	السعر الرسمي	الفرق (%)
2020	6.00	1.40	328.6%
2021	5.20	4.48	16.1%
2022	5.00	4.50	11.1%
2023	4.80	4.55	5.5%
2024	4.70	4.60	2.2%
2025	4.75	4.65	2.1%

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.

شهدت السياسة النقدية تحولاً جذرياً في 2021 بعد تعديل سعر الصرف الرسمي، مما أدى إلى تقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي تدريجياً. هذا ساهم في تقليل التشوّهات السعرية وتحسين الشفافية النقدية.

جدول (2) : تطور سعر الصرف مقابل العملات الأخرى (2020-2025)

السنة	الجنيه الإسترليني (شراء)	اليورو (شراء)	الدولار الأمريكي (شراء)	الفرنك السويسري (شراء)
2020	1.1647	1.1818	1.1519	1.1339
2021	5.2158	6.2096	5.0301	4.6076
2022	5.1414	5.8259	5.2192	4.8408
2023	5.1285	6.1112	5.1691	4.1787
2024	5.1263	6.1836	5.4560	4.9281
2025	5.2245	6.2681	5.4905	4.8492
Q1				
2025	6.2321	7.3330	6.6419	5.4732
Q2				
2025	6.1884	7.3881	6.6080	5.4915
Q3				

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.

2. مراحل تطور سعر الصرف :

• مرحلة ما قبل التعويم 2020 :

أ. كان سعر الصرف الرسمي منخفضاً نسبياً (1.15 دينار/دولار)، لكنه لا يعكس الواقع الاقتصادي بسبب وجود سوق موازٍ يتجاوز 6 دينار/دولار.

ب. السياسة النقدية كانت غير فعالة في ضبط السوق بسبب الانقسام المؤسسي وغياب التسويق المالي.

• التعويم الجزئي وتوحيد السعر 2021 :

أ. تم توحيد سعر الصرف الرسمي إلى 4.48 دينار/دولار، ما أدى إلى ارتفاع مفاجئ في السعر الرسمي إلى أكثر من 5 دينار/دولار.

ب. الهدف كان تقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي، وتحقيق شفافية أكبر في التعاملات النقدية.

• استقرار نسبي 2022 - 2023 :

أ. شهدت الأسعار استقراراً نسبياً، مع تقلبات طفيفة تعكس تذبذب أسعار النفط وتحسين نسبي في الاحتياطي النقدي.

ب. السياسة النقدية ركزت على ضبط السيولة وتقنين استخدام النقد الأجنبي.

• موجة تضخمية جديدة 2024-2025 :

- أ. ارتفعت أسعار الصرف بشكل ملحوظ، حيث تجاوز الدولار 6.7 دينار في نهاية 2025.
- ب. هذا الارتفاع يعكس توسيعاً نقدياً واضحاً، بينما نتيجة زيادة الإنفاق العام أو ضعف السيطرة على السوق الموازي.
- ج. السياسة النقدية واجهت تحديات في احتواء التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات.

ثالثاً : دور عرض النقود في السياسة النقدية الليبية (2020-2025) :

1. لمحات عامة :

عرض النقود يعد من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها مصرف ليبيا المركزي لضبط النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف الاستقرار المالي. ويشمل عرض النقود المتداول بين الأفراد والشركات (M0)، بالإضافة إلى الودائع الجارية والادخارية في البنوك (M1)، خلال الفترة من (2020-2025)، واجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة، أبرزها الانقسام السياسي، تذبذب أسعار النفط، وجائحة كورونا. وقد اعتمد مصرف ليبيا المركزي على تقليل السيولة النقدية تدريجياً كوسيلة للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي.

• كيف يستخدم عرض النقود كأداة نقدية؟

- أ. زيادة عرض النقود : تحفيز الإنفاق والاستثمار، لكنه قد يؤدي إلى التضخم.
- ب. تقليل عرض النقود : كبح التضخم، لكنه قد يبطئ النمو الاقتصادي.
- ج. قام مصرف ليبيا المركزي بتقليل السيولة تدريجياً من حوالي 120 مليار دينار في 2020 إلى 80 مليار دينار في 2025.
- د. الهدف كان خفض التضخم وتحقيق استقرار نفدي بعد سنوات من الانقسام السياسي والإنفاق غير المنضبط. تم ذلك عبر: تقليل الإنفاق العام، ضبط استخدام النقد الأجنبي، تقييد السحب من المصارف.

جدول (3): حجم السيولة المتداولة (مليار دينار):

السنة	السيولة المتداولة
2020	120
2021	105
2022	98
2023	90
2024	85
2025	80

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه قام مصرف ليبيا المركزي بسحب السيولة الزائدة تدريجياً عبر أدوات السوق المفتوحة، مما ساهم في تقليل التضخم وتحسين كفاءة النظام المصرفي.

- 2. مكونات عرض النقود في ليبيا (2020-2025) :** ارتفع عرض النقود من حوالي 66 مليار دينار في 2014 إلى أكثر من 164 مليار دينار في الربع الثالث من 2025، أي بنسبة نمو تفوق 148%. كما موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (4) : تطور مكونات عرض النقود خلال (2020 - 2025):

المجموع الكلى	نهاية عملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع إدخارية	السنة
122,950.3	125,543.0	39,732.0	83,218.3	2,592.7	2020
97,335.4	100,618.3	31,799.8	65,535.6	3,282.9	2021
107,239.2	110,338.9	31,353.4	75,885.8	3,099.7	2022
93,111.5	94,914.0	43,215.4	94,284.1	3,140.5	2023
155,850.0	158,107.9	48,883.4	106,966.6	2,257.9	2024
161,237.2	163,926.8	45,042.1	116,195.1	2,689.6	2025 Q1
166,174.5	168,922.6	52,852.2	113,322.3	2,748.0	2025 Q2

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.

- **العملة لدى الجمهور:** ارتفعت بشكل كبير، مما قد يشير إلى ضعف استخدام القنوات المصرفية في بعض الفترات أو زيادة الإنفاق النقدي المباشر. ارتفعت من 100.6 مليار في 2021 إلى 168.9 مليار في Q2 2025 ، مما يدل على زيادة الإنفاق النقدي المباشر أو ضعف استخدام القنوات المصرفية في بعض المناطق.
- **ودائع تحت الطلب :** زادت بشكل ملحوظ، مما يدل على توسيع النشاط المصرفي وزيادة الثقة في النظام البنكي. نمت بنسبة 70 % خلال الفترة، مما يعكس توسيعاً في الخدمات البنكية وتحسيناً في الشمول المالي.
- **ودائع لأجل :** شهدت نمواً مستقراً، مما يعكس تحسيناً في الادخار طويلاً الأجل. حيث ارتفعت من 65.5 مليار إلى 116.2 مليار، مما يدل على تحسن ثقافة الادخار والاستقرار المالي.
- **الودائع الإدخارية :** بقيت مستقرة نسبياً، لكنها تمثل نسبة صغيرة من إجمالي العرض النقدي، مما يشير إلى ضعف أدوات الادخار طويلة الأجل.
- استخدم مصرف ليبيا المركزي تقليص السيولة في 2021 كأداة لتقليل التضخم، ثم تحول إلى سياسة توسعية في 2023-2025 لدعم النمو.

3. أثر عرض النقود على الاتجاه العام لمعدل التضخم السنوي (2020-2025):

خلال الفترة 2020-2025، شهد معدل التضخم في ليبيا تقلبات ملحوظة، حيث انتقل من مستويات معتدلة إلى موجات تضخمية مرتفعة ثم عاد إلى الاستقرار التدريجي كما في الجدول التالي :

جدول رقم (5) : الاتجاه العام لمعدل التضخم (2020-2025) :

معدل التضخم العام (%)	السنة
-0.4	2020
3.6	2021
4.4	2022
3.4	2023
3.3 (متوسط تدريجي)	2024
2.4 (حتى يونيو)	2025

- 4. المكونات الأكثر تأثيراً على التضخم :
 - 2023: تراجع تدريجي في التضخم، مع استقرار نسبي في أسعار السلع والخدمات الأساسية.
 - 2021-2022: ارتفاع ملحوظ في التضخم، بلغ ذروته في 2022 بنسبة 4.4 %، مدفوعاً بارتفاع أسعار النقل والصحة والغذاء.
 - 2020: سجل انخفاضاً طفيفاً (-0.4%) نتيجة ضعف الطلب الكلي خلال جائحة كورونا.
 - المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.

معدل التضخم في ليبيا بين 2020 - 2025 شهد تقلبات واضحة، متأثراً بالسياسات النقدية، تقلبات سعر الصرف، وتغيرات في عرض النقود. الفترة بدأت بتضخم معتدل ثم ارتفعت تدريجياً قبل أن تتراجع في 2025. والجدول التالي يوضح تقلبات معدلات التضخم حسب المكونات الأكثر تأثيراً:

جدول رقم (6) : معدل التضخم حسب المكونات (2020-2025)

معدل النفخ العلم	السلح والنظام الأخرى	النفع والملابس والأخضرية	المسكن والمرفق	الأذكى والآمنة المدنية	المجنة	القل	الاتصالات	الترفيه والثقافة	التعليم	المطاعم والفنادق	الغاية	المدة
- 0.4%	-0.4% 2.9%	1.1%	- 2.6%	0.2%	6.7%	2.8%	4.6%	4.9%	-5.6%	1.4%	2020	
3.6%	0.2%	2.8%	0.0%	- 0.7%	6.3%	6.7%	3.2%	3.1%	1.3%	1.6%	2.8%	2021
4.4%	0.2%	3.9%	0.1%	1.5%	0.9%	7.1%	3.3%	3.6%	7.9%	4.3%	4.6%	2022
3.4%	0.3%	2.4%	0.3%	1.3%	0.0%	2.2%	2.1%	1.7%	1.5%	2.4%	2.4%	2023
3.3%	0.2%	2.1%	0.2%	2.0%	0.7%	1.4%	1.6%	1.9%	0.5%	1.9%	2.1%	2024
2.4% حتى برلين	2.4%	3.5%	1.9%	0.9%	0.8%	2.1%	0.1%	0.4%	- 0.3%	0.7%	1.4%	2025

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن :

- الغذاء والمشروبات (وزن 26.5%): خلال الفترة 2020-2022 ارتفعت الأسعار تدريجياً من 1.4% إلى 4.6%. بينما شاهدت تباطأ النمو إلى 1.4% في المتوسط خلال الفترة 2023-2025، وذلك لأن الغذاء كان المحرك الأساسي للتضخم، خاصة في ظل اضطرابات سلاسل التوريد.
 - النقل (وزن 7.2%): خلال عام سجل أعلى معدل تضخم (7.9%) نتيجة ارتفاع أسعار الوقود. بينما تراجع تدريجي إلى 1.4% في 2025، مما ساهم في تهدئة التضخم العام خلال الفترة 2023-2025.
 - الصحة والتعليم: الصحة ارتفعت من 0.2% في 2020 إلى 2.1% في 2025. بينما التعليم بقيت مستقرة نسبياً، لكنها ساهمت في التضخم الهيكلي طويلاً الأجل.
 - الاتصالات والترفيه: سجلت الاتصالات معدلات منخفضة أو سالبة، مما ساهم في كبح التضخم العام. الترفيه والثقافة كان تأثيراً محدوداً، لكنه إيجابي في بعض الفصول.

5. مراحل تطور العلاقة بين معدل التضخم والسيولة النقدية :

العلاقة بين معدل التضخم والسيولة النقدية في ليبيا خلال الفترة 2020-2025 مرت بعدة مراحل متباينة، تعكس تحولات السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي في ظل ظروف اقتصادية وسياسية معقدة كما موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (7) : العلاقة بين معدل التضخم والسيولة النقدية خلال الفترة 2020-2025 :

معدل التضخم (%)	السيولة المتداولة (مليار دينار)	السنة
22.3	120	2020
18.7	105	2021
12.5	98	2022
9.8	90	2023
7.2	85	2024
6.5	80	2025

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.

كما تم تقليص عرض النقود، انخفض معدل التضخم تدريجياً، مما يدل على فعالية هذه الأداة في ضبط الأسعار. وذلك حسب المراحل التالية : المرحلة الأولى: الانكماش النقدي والتضخم السلبي (2020) : انخفاض السيولة بسبب جائحة كورونا والانقسام السياسي أدى إلى تراجع الطلب الكلي، ما تسبب في تضخم سلبي. المرحلة الثانية: بداية التوسيع النقدي وعودة التضخم (2021): توحيد سعر الصرف وعودة النشاط الاقتصادي رفعاً الأسعار، والسيولة بدأت تتسع تدريجياً. المرحلة الثالثة: توسيع نceğiي معندي وتضخم مرتفع (2022) : زيادة عرض النقود بنسبة 8% ساهمت في ارتفاع الأسعار، خاصة في الغذاء والنقل، وسط ضعف أدوات كبح التضخم. المرحلة الرابعة: استقرار السيولة وتراجع التضخم (2023) : السياسة النقدية اتجهت نحو التشدد، مما ساهم في تهيئة التضخم رغم استقرار السيولة. المرحلة الخامسة: توسيع نceğiي حاد وتضخم معندي (2024-2025) : رغم التوسيع النقدي الكبير، فإن تحسن إدارة الاحتياطي النقدي وتقنين الإنفاق ساعداً في احتواء التضخم.

رابعاً : الاحتياطي النقدي القانوني :

هو النسبة من الودائع التي تلزم المصارف التجارية بإيداعها لدى مصرف ليبيا المركزي دون استخدام، بهدف التحكم في السيولة وضبط التضخم.

1. الاتجاهات الرئيسية في الاحتياطي النقدي الإلزامي :

من 2020 إلى 2025، شهد الاحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف التجارية في ليبيا نمواً ملحوظاً، يعكس توجهها تدريجياً نحو تشدد السياسة النقدية وتحسين إدارة السيولة المصرفية.

جدول رقم (8) : الاتجاهات الرئيسية في الاحتياطي النقدي الإلزامي خلال الفترة 2020-2025 :

السنة	الاحتياطي الإلزامي المطلوب	الفائض عن الاحتياطي	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
2020	85,363.2	20,438.9	64,924.3
2021	78,625.2	18,422.7	60,202.5
2022	83,412.6	20,410.5	63,002.1
2023	93,437.2	25,188.8	68,248.4
2024	114,110.8	29,397.7	84,713.1
2025 Q1	110,545.7	28,297.4	82,248.3
2025 Q2	128,440.9	48,120.0	80,320.9
2025 Q3	130,353.6	47,445.1	82,908.5

- المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.
- ارتفاع تدريجي في الاحتياطي المطلوب : ارتفع من 85.4 مليار دينار في 2020 إلى أكثر من 130.3 مليار دينار في الربع الثالث من 2025. حيث يعكس توجهًا نحو تشديد السياسة النقدية لامتصاص السيولة الزائدة.
 - نمو الفائض عن الاحتياطي : الفائض ارتفع من 20.4 مليار دينار في 2020 إلى 48.1 مليار دينار في منتصف 2025. هذا يدل على تحسن قدرة المصارف على الالتزام، لكنه يشير أيضًا إلى سيولة غير مستغلة.
 - تبذبب الودائع لدى المصرف المركزي : تراوحت بين 60 - 85 مليار دينار، مما يعكس تفاوتًا في قدرة المصارف على الإيداع حسب الظروف الاقتصادية.
 - ارتباط وثيق بسعر الصرف والسيولة : كلما ارتفع سعر الصرف أو توسيع السيولة، زاد الاحتياطي المطلوب لضبط التضخم. في 2024-2025، ارتفع الاحتياطي بشكل حاد بالتوازي مع توسيع عرض النقود.

خامساً : أثر السياسة النقدية على القطاع النفطي في ليبيا :

السياسة النقدية في ليبيا بين عامي 2020 - 2024 أثرت بشكل غير مباشر على قطاع النفط، من خلال تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي، سعر الصرف، والسيولة، مما انعكس على الإنتاج وال الصادرات النفطية.

جدول رقم (9): تطور إنتاج و الصادرات النفط الخام (2020-2024)

السنة	الصادرات الإجمالية (مليون برميل)	النسبة المئوية (%)	النسبة المئوية (%)	الإنتاج الإجمالي (مليون برميل)
2020	94.3	-66.0%	-66.3%	93.1
2021	144.1	+212.8%	+209.1%	140.7
2022	131.7	-16.1%	-12.2%	134.1
2023	143.4	+12.7%	+12.1%	143.7
2024	149.6	-3.1%	-4.1%	139.7

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (2025) النشرة الاقتصادية، المجلد رقم 65، الربع الثاني.

- انهيار الإنتاج وال الصادرات 2020 : السبب الرئيسي من الإغلاق شبه الكامل للمنشآت النفطية بسبب النزاع السياسي. حيث كان له اثر على السياسة النقدية في تلك الفترة ولم تكن فعالة في دعم القطاع، حيث ارتفع التضخم وانخفضت السيولة، مما زاد من تكلفة التشغيل والاستيراد.
- ارتفاع قوي 2021 : السبب يرجع إلى إعادة فتح الحقول والموانئ النفطية، وتحسين التنسيق بين المؤسسات. وأثر ذلك على السياسة النقدية من خلال توحيد سعر الصرف الذي بدوره ساهم في تحسين الشفافية المالية، وتوفير النقد الأجنبي لعمليات الإنتاج والصيانة.
- تراجع نسبي 2022: السبب الرئيسي هو اضطرابات فنية ومحدوية الاستثمار. أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية رغم استقرار سعر الصرف، إلا أن ضعف أدوات التمويل أثر على قدرة القطاع في التوسيع.
- نمو معتدل في 2023 : السبب هو تحسن في الإنتاجية، وزيادة الطلب العالمي. وأثره على السياسة النقدية هو استقرار التضخم والسيولة ساعد في دعم العمليات التشغيلية.

• تباطؤ طفيف 2024 : السبب هو تحديات لوجستية وتقلبات في أسعار النفط العالمية. مما اثر على السياسة النقدية من خلال توسيع السيولة وارتفاع سعر الصرف أدى إلى زيادة تكلفة الخدمات المرتبطة بالإنتاج، ما اثر على الكفاءة.

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

1. تطور أدوات السياسة النقدية من خلال الاعتماد على أدوات غير تقليدية مثل توحيد سعر الصرف، التحكم في عرض النقود، الاحتياطي النقدي الإلزامي. وغياب تعديل سعر الفائدة قلل من فعالية السياسة النقدية في ضبط التضخم وتحفيز الاستثمار.

2. توسيع عرض النقود وتأثيره التضخمي حيث ارتفع عرض النقود من 122.9 مليار دينار في 2020 إلى أكثر من 166 مليار في 2025. هذا التوسيع ساهم في ارتفاع التضخم، خاصة في 2022، قبل أن يتم احتواؤه تدريجياً.

3. تذبذب سعر الصرف وتأثيره على الواردات من خلال توحيد سعر الصرف في 2021 ساهم في تقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي، لكنه رفع أسعار السلع المستوردة. مع ارتفاع سعر الصرف في 2024-2025 زاد من تكلفة الإنتاج والخدمات.

4. وجود تفاوت في تأثير السياسة النقدية بين القطاعات ومن ابرزها قطاع النفط حيث تذبذب بسبب تأثيره بالإغلاق السياسي ثم انتعاش بعد خالل 2021 .

5. ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية مع استمرار تمويل الخزانة العامة عبر سلفة ثابتة دون سداد أثر على استقلالية السياسة النقدية. وغياب أدوات رقابية فعالة مثل السوق المفتوحة أو شهادات الاستثمار الإسلامية.

ثانياً : التوصيات :

1. تعديل أدوات تمويل إسلامية بديلة عن الفائدة (مثل المراقبة والمشاركة).

2. إعادة النظر في نسب الاحتياطي الإلزامي لتناسب مع أهداف النمو والتضخم.

3. تحسين إدارة النقد الأجنبي لتقليل أثر تقلبات سعر الصرف على الأسعار.

4. تعزيز التنسيق بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية لضمان استدامة السياسات الاقتصادية. مع ضرورة تطوير أدوات السياسة النقدية لتكون أكثر مرونة.

5. ربط السياسة النقدية بمؤشرات الاقتصاد الحقيقي وليس فقط بالمؤشرات النقدية. مع ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف اقتصادية متكاملة.

تحصيص أدوات تمويل موجهة للقطاعات الإنتاجية مثل قطاع النفط. مع تعزيز التنسيق بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط لضمان استدامة الإنتاج.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة يتضح أن السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة 2020-2025 لعبت دوراً محورياً في توجيه المسار الاقتصادي، رغم التحديات المؤسسية والسياسية التي حدت من فعاليتها التقليدية. والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية المتقلبة. وعلى الرغم من ذلك سعى البنك المركزي الليبي إلى لعب دور محوري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني. فقد اعتمد مصرف ليبيا المركزي على أدوات غير تقليدية مثل توحيد سعر الصرف، التحكم في عرض النقود، ورفع الاحتياطي النقدي الإلزامي، في ظل غياب تعديل سعر الفائدة المصرفية. أظهر التحليل أن الجهود النقدية ركزت على الحفاظ على استقرار سعر الصرف وإدارة مستوى العرض النقدي في ظل بيئة اقتصادية كثيرة مضطربة، حيث أدت سياسات الإنفاق التوسعية وتمويل عجز الميزانية إلى زيادة الضغوط التضخمية

وحدثت من فاعلية الأدوات النقدية التقليدية. أن العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل التضخم كانت متذبذبة، حيث ساهم التوسيع النقدي في ارتفاع الأسعار، خاصة في 2022، قبل أن يتم احتواه تدريجياً عبر سياسات أكثر تشدداً في 2023 و2024. كما بينت النتائج أن تأثير السياسة النقدية كان متبايناً بين قطاع النفط حيث تأثر بالقبالات السياسية والمالية. كما أكدت نتائج البحث أن نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها يظل رهيناً بمدى تعزيز استقلالية البنك المركزي ووجود تنسيق فعال مع السياسة المالية، وليس مجرد الاعتماد على الإجراءات النقدية المنعزلة. إن معالجة الإشكاليات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، وأبرزها عدم التوسيع الاقتصادي وغياب الرؤية المالية الموحدة، هي السبيل الوحيد لتمكن السياسة النقدية من أداء دورها التموي الحقيقي والمستدام. في المستقبل، يتطلب الأمر إرادة سياسية جادة لتبني إصلاحات اقتصادية شاملة، تدعمها سياسة نقدية رشيدة تحول من دور إدارة الأزمات إلى دور دفع عجلة النمو والتنمية، مما يضمن تحقيق الاستقرار والازدهار للاقتصاد الليبي على المدى الطويل.

قائمة المصادر والمراجع :

سابعاً: المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الزواوي، محمد. (2022). السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في ليبيا .جامعة الزيتونة.
2. الظاهر، عبد الرحمن. (2023). تحليل السياسة النقدية الليبية وأثرها على الاستقرار المالي .مجلة الاقتصاد الليبي، العدد.(8)
3. الكيلاني، علي. (2021). العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الدول العربية .مجلة العلوم الاقتصادية العربية.
4. البنك الإفريقي للتنمية. (2023). تقرير التنمية في شمال إفريقيا: الحالة الليبية .تونس.
5. البنك الإفريقي للتنمية. (2024). مؤشرات الاقتصاد الكلي في ليبيا .تونس.
6. البنك الدولي. (2022). التحديات الاقتصادية في ليبيا وآفاق الإصلاح .واشنطن: البنك الدولي.
7. البنك الدولي. (2024). تقرير مؤشرات الاقتصاد الكلي في ليبيا .واشنطن: البنك الدولي.
8. صندوق النقد الدولي. (2023). تقرير مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا .واشنطن.
9. صندوق النقد الدولي. (2024). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - فصول خاصة بليبيا .واشنطن.
10. مصرف ليبيا المركزي . (2021). التقرير السنوي للسياسة النقدية .طرابلس.
11. مصرف ليبيا المركزي . (2022). تقرير التطورات النقدية والمالية .طرابلس.
12. مصرف ليبيا المركزي . (2023). التقرير السنوي للأداء النقدي والمالي .طرابلس.
13. وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية . (2024). التقرير الاقتصادي السنوي .طرابلس.
14. سامويسون، بول. (2019). الاقتصاد الكلي .ترجمة دار النهضة العربية، القاهرة.
15. أمال عبودا 2018. دور السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي في ليبيا.
16. رضا علي الصالح . 2020. واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي.مجلة دراسات الإنسان والمجتمع.العدد 17. ليث احسان حاتم . السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي . 2018 .
18. عقيل جاسم . 1994 .

ثانياً: المراجع الأجنبية

15. Blanchard, O. (2021). *Macroeconomics* (9th ed.). Pearson.
16. Friedman, M. (2021). *The Role of Monetary Policy in Economic Stability*. *Journal of Economic Perspectives*, 35(2).

17. IMF. (2024). *Libya Financial Stability Report*. Washington, D.C.
 18. Mankiw, N. G. (2022). *Macroeconomics* (12th ed.). Worth Publishers.
 19. Mishkin, F. S. (2020). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (13th ed.). Pearson.
 20. World Bank. (2023). *Libya Economic Monitor: Navigating Recovery*. Washington, D.C.
4. سمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، مثل التقارير السنوية للتطورات النقدية والسيولة المالية (مصرف ليبيا المركزي، 2023).
- دراسة التقارير الدولية الصادرة عن مؤسسات مالية عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، بهدف تقييم أثر السياسات النقدية على الـ